

الآثار الاقتصادية لارتفاع معدل الأعمار

روبرت بتلر ، مايكل هودين

صحيفة واشنطن بوست

24 مايو 2010

Debt and the Demographics of Aging

By Robert N. Butler & Michael W. Hodin

Washington Post Newspaper

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

| | |
|--|--------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> • رئيس المركز العالمي للشيخوخة. • مؤسس ورئيس المعهد الوطني للشيخوخة (1975-1982). • أسهم في الأبحاث التي أثبتت أن الخرف مرض ليس مرتبطاً بالشيخوخة. • حاصل على جائزة بوليتزر عن أحد كتبه (1975). • خريج كلية الطب، جامعة كولومبيا. | روبرت بتلر |
| <ul style="list-style-type: none"> • كبير باحثين في مركز الشؤون الخارجية (CFR). • نائب رئيس قسم السياسات والشؤون العامة والرعاية الصحية الأساسية في شركة بفايزر (Pfizer) للصناعات الدوائية (سابقاً). • عضو في مجموعة من المؤسسات المعنية بالشؤون الطبية والسياسية. • دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة كولومبيا. | مايكل هودين |

ما حصل في اليونان من انهيار مالي لم ينشأ عن الإنفاق المتهور من جانب الحكومة فحسب؛ وإنما كان نتيجة حتمية لارتفاع معدل أعمار السكان الذين اعتادوا على دولة تسرف في إنفاقها على الرعاية الصحية والرواتب التقاعدية؛ وهذا ما يحصل عند تطبيق وصفات حكومية من القرن التاسع عشر على واقع القرن الحادي والعشرين.

من هنا تكون خطة الإنقاذ المالي الأوروبية لليونان مجرد علاج قصير الأمد للقضية المعقدة المتمثلة بارتفاع معدل الأعمار على مستوى العالم؛ فطيلة عقود استطاعت أوروبا أن تبني نظاماً للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وفق تصميم يهدف إلى توفير الدعم للمواطنين الذين كانوا يعدون في ذلك الوقت في أولى مراحل الكهولة، وفي حالة اليونان يستحق المواطن إعانات الدولة عند بلوغه الثالثة والخمسين؛ وهذه المشكلة في

الآثار الاقتصادية لارتفاع معدل الأعمار

طريقها إلى التفاقم شيئاً فشيئاً، إذ تشير التقديرات إلى أن ثلث الأوروبيين سيكونون من فئة عمرية تتجاوز الستين عاماً خلال السنوات الأربعين المقبلة؛ وما أزمة الدين الحكومي إلا غطاء تنستر خلفه أزمة ارتفاع معدل الأعمار التي تدهم كل دول العالم.

وبالفعل، فإن نتائج أزمة ارتفاع معدل الأعمار ماثلة للعيان ولا يمكن عكس اتجاهها. وكما هو حال أوروبا، سيحين منتصف القرن الحالي وكل من اليابان وكوريا فيهما (40%) من السكان يتجاوزون الستين من العمر؛ أما في الصين فسيكون ربع السكان على الأقل من المسنين؛ وفي الولايات المتحدة سيتضاعف خلال العقدين المقبلين عدد المواطنين الذين يتجاوزون الخامسة والستين. إن هذه التوجهات الديمغرافية ستكون، وعلى امتداد عقود، هي من يحدد لنا الحاجات الاجتماعية والاقتصادية ويرسم مسارات السياسات الحكومية؛ ولهذا فإننا بحاجة إلى طريقة تفكير مختلفة تماماً تنتج عنها منهجية لقرننا الحالي في التعامل الحكومي مع ثورة (طول العمر) التي بدأت في نهاية القرن العشرين.

إن عواقب هذه الأزمة تحير العقول؛ فالدول الآسيوية سينبغي عليها أن تستقدم ممرضين للعناية بالمسنين؛ وسينبغي إعادة النظر في رواتب التقاعد من أجل توفير الأموال لملايين العمال الذين يستحقونها بعد تقاعدهم في السبعينيات من العمر؛ كما إن عدد المصابين بمرض ألزهايمر يتوقع أنه سيتضاعف كل عقدين ليصل عدد المصابين به عام 2050 إلى (115 مليون شخص). ناهيك عن تضخم أعداد المصابين بأمراض الشيخوخة الأخرى كسرطان الجلد. ومع ازدياد عمر المواطن سيتحتم إعادة النظر في خطط التأمين والمدخرات التقاعدية بسبب الزيادة الكبيرة في عدد المواطنين الذين يحتاجون إلى إمدادات مالية لمدة أطول من الزمن.

لقد أقدم الرئيس أوباما مؤخراً على إنشاء «لجنة الدين العام» من الحزبين كليهما، وعوضاً عن النظر في شؤون ذلك المزيج الاعتيادي من آليات زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق، ينبغي على هذه اللجنة أن تقود إلى حوار يناقش منهجية جديدة للتعامل مع ظاهرة (ارتفاع

الآثار الاقتصادية لارتفاع معدل الأعمار

معدل الأعمار) التي ستشكل ملامح البنية الاقتصادية السياسية المقبلة؛ وهو حوار يجب عليه بالطبع أن يتمخض عن سياسات تحافظ على صحة المواطنين عندما يطعنون في السن. ولكنه أيضا يجب عليه أن يكون معنيا بإنتاج منهجيات جديدة للتعامل مع مستقبل العمل وخطط التقاعد والعمالة الجديدة والتكنولوجيا.

ثمة براهين متينة تشير إلى أن هذه الظاهرة يمكن تحويلها إلى فرصة غير مسبوقة للاستثمار ودفع عجلة الاقتصاد؛ حيث يرى الاقتصاديان ديفيد بلوم (David E. Bloom) وديفيد كانينغ (David Ganning) أن زيادة معدل الأعمار بمقدار خمسة أعوام يعني تسريع النمو الاقتصادي بمقدار (0.5%). ولهذا ينبغي على قادة الدولة وأرباب الأعمال أن ينتهزوا هذه الفرصة لتمهيد الطريق لمنهجية أكثر اهتماما بالاستثمار والإبداع والنمو الاقتصادي في التعامل مع قضايا خطط التقاعد ومكان العمل وعلاج الأمراض المزمنة.

يمكن البداية بصياغة المنهجية السابقة من مكان العمل؛ إذ تكاد كل خطط التقاعد الحكومية، ومعظم خطط التقاعد في القطاع الخاص، لا تزال تعمل وفق افتراض قديم مفاده أن الناس يتوقفون عن العمل في منتصف الستينيات من العمر ويموتون بعد ذلك بقليل؛ أما في قرننا الحالي فإن كل الدول العشرين المتقدمة اقتصاديا تحتاج إلى سياسات تتعامل مع التحول المتمثل في أن السكان المسنين سليمو الأبدان، وذلك في مجال خطط التقاعد والمعارف المالية ومكان العمل؛ وهم بذلك سيصوغون مفهوما جديدا لمنتصف العمر ويشكلون محركا منتجا، لا مجرد مجموعة من الأفراد المنعزلين عن الحراك العام.

كذلك؛ فإن علاج الحالات الصحية المرتبطة بالشيخوخة ستتطلب تغييرات في السياسة الحكومية، مثلها مثل التغييرات التي أدت إلى القضاء على الأمراض المعدية؛ وبالفعل، نجد في فرنسا وبريطانيا وأستراليا والسويد والنرويج واليابان تطبيق خطط حكومية لمواجهة مرض ألزهايمر. ويحذو حذوهم في ذلك عدد من الولايات الأمريكية. ولكن هذا لا يكفي لإيجاد علاجات تعكس آثار المرض وتؤدي إلى التقدم في مجالات العناية

الآثار الاقتصادية لارتفاع معدل الأعمار

بالمصابين والاكتشاف المبكر للإصابة. وذلك لأنها تتطلب التزامات عالمية تتعهد بتوفير التمويل الهائل اللازم لها.

من المقرر أن تقدّم الحكومة الأمريكية في اجتماع مجموعة العشرين في الخريف القادم تقريراً عن أزمة الدين العام؛ وهي فرصة ينبغي انتهازها لاقتراح «نداء لمواجهة عواقب ظاهرة ارتفاع معدل الأعمار». عوضاً عن النظر إليها وكأنها مجرد مشكلة مالية قصيرة الأمد؛ ويمكن البدء في التحرك عبر تقديم حوافز لإبداعات التكنولوجيا في مجال الرعاية الصحية طويلة الأمد. والمناقشات الجديدة حول العمل وخطط التقاعد. وتأسيس صندوق عالمي للأمراض الشيخوخة كمرض ألزهايمر.

إن جرس الإنذار الذي يقرع في اليونان لا بد أن يؤدي إلى التناهي من أجل تغييرات سياسية خلاقة ومبدعة تحول هذه الحقيقة الديمغرافية إلى منطلق لصناعة الثروة والإبداع. وحتى زيادة الرفاهية.